

## الدرس المائة وأربعة وعشرون

المسألة (19): «يثبت الاجتهاد بالاختيار وبالشیاع المفید للعلم وبشهادة العدليين من أهل الخبرة وكذا الأعلمیة ولا يجوز تقليد من لم يعلم أنه بلغ مرتبة الاجتهاد وإن كان من أهل العلم كما أنه يجب على غير المقلد أن يقلد أو يحتاط وإن كان من أهل العلم وقرباً من الاجتهاد».

ذكروا لهذه المسألة أموراً أربعة:

الأول والثاني: ما هو طریق اثبات الأعلمیة والاجتهاد؟ وما هو الطریق الذي بواسطته نحرز اجتهاد زید بعنوان أنه أعلم من الآخرين.

الثالث: نشك هل أنّ زید وصل إلى درجة الاجتهاد أم لا؟ حينئذ لا يجوز تقليدته وإن كان من أهل العلم.

الرابع: ويجب على غير المقلد أن يقلد أو يحتاط وإن كان من أهل العلم وقرباً من الاجتهاد.

1 - التنقیح، ص 266.

## صفحه 464

أما الأمران الأول والثاني: كيفية احراز الاجتهاد والأعلمیة، فقد ذكروا لذلك ثلاثة طرق:

الطریق الأول: طریق الاختبار، يعني إذا كان الإنسان بنفسه من أهل الخبرة والفن يختبر الآخر ليراه هل وصل إلى مرتبة الاجتهاد والأعلمیة أم لا؟ وطرح صاحب العروة هذه المسألة بعنوان المسألة (20) وقال: «يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجданی - حيث له حجية ذاتیة لا تقبل النفي والجعل - كما إذا كان المقلد من أهل الخبرة وعلم باجتهاده شخص» فهذا البحث واضح لا نقاش فيه.

ولكن تبقى هناك ملاحظة يجب الالتفات إليها حيث تعرض إليها بعض محشّي العروة، وقالوا: يكفي الاطمئنان والوثاقة، يعني إذا لم يصل إلى اجتهاد وأعلمیة زید عن طریق العلم الوجданی، بل حصل لديه الاطمئنان والوثاقة بدرجة أضعف من العلم القطعی، لأنّ هناك في الاصول اصطلاح بمعنى القطع والیقین العقلی، يعني أن يحصل لديه القطع والیقین 100% على شيء دون أن يحتمل الخلاف فيه، فإذا حصل لنا الاطمئنان بدرجة أقل من هذا القطع الیقیني العقلی يعني 98%， وهناك أيضاً احتمال آخر هو ضعیف جدّاً حيث لا يعني به العقلاء، هل أنّ البحث في باب الاجتهاد من قبيل الاطمئنان من دون القطع والیقین يكفي أم لا؟ ذهبوا من هذا المنطلق إلى أنّ العقلاء يعتمدون على الاطمئنان والوثائق، يعني كما أنّ القطع والیقین حجة عند العقلاء فكذلك الاطمئنان والوثائق كاف عندهم، وهذا الأمر كثير في الفقه حيث يقال: كما أنّ القطع والیقین حجة فكذلك الاطمئنان والوثائق حجة أيضاً، لأنّ كلا الموردين محل قبول العقلاء واعتمادهم، إلا إذا كان للشارع طریق آخر لمعرفة المجتهد.

نعم، قد نفهم من الشارع عدم اعتباره الاطمئنان والوثق، كما في باب الدعاوى والمرافعات والمحاكمات، مثلًا إذا حصل العلم لدى القاضي يكون علمه حجة، وأمًا إذا حصل لديه الاطمئنان أو الوثيق قيل إن الشارع جعل البيينة على

## صفحه 465

المدعى واليمين على من أنكر، ولذا نفى حجية الاطمئنان والوثق في هذا المورد.

الطريق الثاني: حسب بيان الإمام الراحل الطريق الثاني لاثبات الاجتهاد والأعلمية: هو الشياع المفید للعلم، ولكن نريد أن ندرس هذا الموضوع من زاوية أخرى، وهو هل يثبت الاجتهاد بالبيينة أم لا؟ مثلًا لو شهد شخصان عادلان على اجتهاد زيد، فهل أن البيينة حجة كما في سائر الموضوعات مثل الطهارة والنجاسة، مثلًا إذا شهد شخصان على طهارة أو نجاسة شيء وهل يكفي عدل واحد أم لا؟ إذن المطروح هنا بحثان:

البحث الأول: هل لشهادة العدلين اعتبار أم لا؟ فإذا قلنا بعدم اعتبارها لا يبقى مجال لاعتبار العدل الواحد بطريق أولى، وأمًا إذا قلنا بكافية واعتبار شهادة العدلين، يأتي البحث الآخر في كافية العدل الواحد، اختيار البعض كالسيد الخوئي كافية واعتبار العدل الواحد بل ثقة واحدة، وعليه فإن البحث الأول في حجية العدلين، والبحث الثاني في حجية وكافية العدل الواحد؟

ورد في كلماتهم ثلاثة أدلة على اعتبار حجية البيينة في باب الاجتهاد:

الدليل الأول: الإجماع، قيل إن الإجماع حجة في جميع الموضوعات الخارجية التي تترتب عليها الأحكام الشرعية، مثل النجاسة والغصبية، فإذا كان هناك موضوع خارجي لا يترتب له حكم شرعي، مثل لو شهد شخصان على بياض لون هل يمكن أن يقال إن البيينة في هذا المورد حجة أيضًا.

ورد في كلماتهم إشكال على هذا الإجماع وقالوا: إن هذا الإجماع مدركي أو محتمل المدركية، فهو ساقط عن الاعتبار.

ولكن يرد عليه: يحتمل أن هذا الإجماع مستند إلى بعض الروايات الواردة في حجية البيينة.

قال الوالد المعظم (دام ظله) في كتاب «تفصيل الشريعة»: الوجوه المذكورة

## صفحه 466

في حجية البيينة مخدوشة لا اعتبار لها، فإذا سقطت الأدلة عن الاعتبار تكون للإجماع أصلالة في الموضوع، يعني أن الإجماع ليس مدركيًا ولا محتمل المدركية، بل دليل مستقل تعبدى كاشف عن قول الإمام المعصوم (عليه السلام)، وبعبارة أخرى: أن العلماء أخذوا هذا الإجماع من باب ارسال المسلمين بعد سقوط بقية الأدلة عن اثبات الحجية للبيينة، وعليه فإن هذا الإجماع في محله صحيح.

يمكن أن نستفيد من هذا الجواب ملاحظة مهمة وهي إذا كان الإجماع في مقابل الأدلة المسلمة التي لها الحجية يكون الإجماع دليلاً مدركيًا أو محتمل المدركية، ولكن إذا كانت هذه الأدلة غير سليمة وناتمة بل هي مخدوشة فلا يقال إن الإجماع مدركي أو محتمل المدركية، بل له اعتبار وحجية لأن المجمعين استدلوا به.

نظراً لهاتين الرؤيتين للمسألة فالحق مع من، وما يقتضيه التحقيق في المسألة، يظهر أن ما طرره الوالد المعظم (دام ظله) غير تمام، لأن ما يطرحونه في الأصول من مدركية الإجماع أعم من أن تكون الأدلة تامة أو مخدوشة، مثلًا قد يكون دليلاً عند جماعة تام

ووجهة وعند جماعة أخرى يكون نفس الدليل مخدوشًا مع ذلك يكون هذا الاجماع مدركيًا فلا تضر مخدوشية سائر الأدلة على كون هذا الاجماع مدركيًا، نعم إذا كان جميع الأدلة عند المجمعين باطلة بصورة كاملة فيخرج الاجماع م كونه مدركيًا، وعليه فعند دراستنا للدليل الثاني والثالث نجد أنَّ الأدلة تامة عند بعضهم ولذا يعتبر الاجماع مدركيًا ويسقط عن الحجية.

الدليل الثاني: اعتبار حجية البينة بطريق الأولوية، يعني لا شك في أنَّ البينة حجية في باب الخصومات والدعوى، ومقدمة على اليمين، فإذا كانت لها حجية في المرافعات والخصومات فبطريق أولى لها حجية في غير باب المرافعات والمحاكم، لماذا؟ لأنَّ البينة تواجه في باب المرافعات معارضًا، وهو المنكر الذي يعتبر بينة معارضة للبينة، فمع كل ذلك جعلها الشارع حجة، أما باب غير

## صفحه 467

المرافعات لا تواجه هذا المعارض فبطريق أولى تكون حجة.

يرد عليه، عدم قبول هذه الأولوية، لأنَّه يمكن أن تكون لباب القضاء خصوصية لا توجد في سائر الموضوعات، فما هي هذه الخصوصية، هي أنَّ الشارع يحاول في باب الخصومات رفع الخصومة، يعني أن طرفي النزاع لا رفع لنزاعهما إلا عن طريق البينة وإنَّ لاختل النظام وبرزت مشاكل كثيرة ومعقدة، وعليه يمكن الاستفادة من اليمين في باب الخصومات، وأمَّا سائر الموضوعات وباب الاجتهاد فلها طرق أخرى لإثباتها ولذا لو أقسم أحد على اجتهاد شخص فلا اعتبار لقسمه لأنَّ القسم لا حجية له في باب إثبات الاجتهاد، نعم، حجية في باب القضاء فقط وذلك لخصوصية متميزة في الخصومات لرفع الخصومة وتثبيت النظام وحل المشاكل وغيرها، فعليه لا اعتبار لهذه الأولوية.